مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٤ المجلد ١٤/ العدد ٤

دور نواب لواء الحلة من مشكلتي استصلاح الأراضي الزراعية (الملوحة) والهجرة من الريف إلى المدينة في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي (١٩٣٩-١٩٥٨)

الأستاذ الدكتور فؤاد طارق كاظم العميدي

كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة بابل

البريد الإلكتروني Email : Hum.foaad.tareq@uobabylon.edu

الكلمات المفتاحية: مجلس، النواب، لواء الحلة، العهد الملكي.

كيفية اقتباس البحث

العميدي ، فؤاد طارق كاظم، دور نواب لواء الحلة من مشكلتي استصلاح الأراضي الزراعية (الملوحة) والهجرة من الريف إلى المدينة في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي (١٩٣٩-١٩٥٨)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الاول ٢٠٢٤،المجلد:١٤ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Role of Hilla Parliaments for the Problems of Reforming Agricultural Lands (Saltiness) and Immigration from Countryside to City Centers in Iraqi Parliament Council through the Royal Era (1939-1958)

Prof. Dr. Fuad Tariq Kadhim Al-Ameedi
College of Education for Human Sciences- University of Babylon

Keywords : Council, Representatives, Hillah Brigade, Royal Era.

How To Cite This Article
Al-Ameedi, Fuad Tariq Kadhim, The Role of Hilla Parliaments for the Problems of Reforming Agricultural Lands (Saltiness) and Immigration from Countryside to City Centers in Iraqi Parliament Council through the Royal Era (1939-1958), Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2024,Volume:14,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The Agricultural aspects is one of the most important economical aspects in Iraq through the Royal Era (1921-1958), because the State depends on it in providing what people need from foods, tools, materials involved in trading and industry. In addition, the state benefits from it in sawing financial incomes, which result from exporting such things abroad.

Some agricultural problems in the country arise, such as the saltiness of lands and immigration of farmers. These problems attract the parliaments, including Hilla parliaments, who try to identify these problems, investigate them, and solve them. Their views and proposals inside the Iraqi Parliamentary Council are important and achieve in this respect. They also aim to improve the Iraqi Country.

Hilla parliaments investigate these two problems carefully. They found that farmers did not use the land correctly; such lands affected by flood every year. There are no enough dam on rivers nor resources waters nor partial streams to get the water of floods. The modern mechanical agricultural vehicles are not used due to weakness of the resources, in addition to capitalism which controls most of agricultural lands and prevents farmers from getting agricultural lands. Moreover, there are other reasons, which force the farmer to leave the work in country leaving to the city centers, especially Baghdad in accordance with some interests in the centers, such as getting an opportunity of work and housing, in contrast with the country.

Hilla parliaments were able to find some essential solutions for such problems and to prevent them in the Iraqi parliamentary government, including the distribution of agricultural lands on farmers even if they are fewer, the distribution of seeds among them, presenting financial helps for farmers, setting the resources of water to get rid of the problems of saltiness and flood, in addition to reforming the social aspects in providing the social services, such as hospitals, schools, houses and distributing them on people and as such they end on put an end for the problems of immigration of farmers to the city centers, to improve their lands.

الملخص العربي

شكلت بعض المشاكل الزراعية قلقاً واضحاً عند المعنيين من مسؤولي الحكومة العراقية، ولاسيما المعنيين بشؤون الزراعة خلال العهد الملكي، ومنها مشكلتي استصلاح الأراضي الزراعية (الملوحة)، والهجرة من الريف إلى المدينة، وذلك لارتباطهما مع بعضهما البعض، وقد ظهرت آثار هاتان المشكلتان على الزراعة بشكل ملفت، وعليه راح نواب لواء الحلة يبذلون قصارى جهدهم للاطلاع عن كثب عليهما (المشكلتان) والمشاكل الأخرى المرافقة لهما، ودراستها مليّاً لتشخيص أسبابها وإيجاد الحلول الناجحة لمعالجتها للحد منها. من هنا جاء اختيارنا لهذا الموضوع (دور نواب لواء الحلة من مشكلتي استصلاح الأراضي الزراعية (الملوحة) والهجرة من الريف إلى المدينة في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي (١٩٣٩-١٩٥٨)).

استطاع نواب لواء الحلة من تشخيص الأسباب الرئيسة في صعوبة استصلاح الأراضي الزراعية ومعالجة مشكلة الملوحة التي ظهرت لعدم استثمار الأراضي بشكل صحيح، ولعدم وجود وسائل الري المنظمة، فاضطر الفلاح إلى تركها لصعوبة علاجها. كما تعرض نواب لواء الحلة إلى الأسباب الأخرى، وهي تعرض الأراضي الزراعية إلى خطر الفيضان، فتعرضت إلى اتلاف

محاصيلها الزراعية لعدم وجود المبازل أو إنشاء السدود اللازمة على الأنهار أو خزانات المياه والجداول الفرعية لاستيعاب مياه الفيضان.

كذلك كانت هناك أسباب أخرى ومنها صعوبة توزيع البذور من قبل الدولة إلى الفلاحين، أو استخدام الآلات الزراعية الميكانيكية الحديثة، ووجود الاقطاع في الريف، وامتلاك الأراضي الزراعية في الريف من قبل الاقطاعيين والشيوخ والملاكين على حساب الفلاحين المغلوبين على أمرهم، وغيرها من الأسباب التي دعت الفلاح إلى أن يهاجر إلى المدينة التي وفرت فرص عمل مناسبة وسكن جيد فيها.

تمكن نواب لواء الحلة من وضع الحلول لهذه المشاكل التي تعرض لها الفلاح، ومنها توزيع الأراضي الزراعية إلى الفلاحين، وتوزيع البذور والأسمدة، وكذلك تقديم السلف والقروض المالية لهم، وإقامة المبازل المنظمة والسدود والمشاريع الإروائية التي تستوعب مياه الفيضان، فضلاً عن تقديم الخدمات الاجتماعية للفلاحين في الريف المتمثلة بإقامة المستوصفات الطبية والمدارس العلمية وبناء البيوت وتوزيعها على المواطنين، والقضاء الإقطاع، وتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين لزراعتها، وغيرها من الحلول التي تكون كفيلة بتوقف الهجرة من الريف إلى المدينة، وتشجيع الفلاح على زراعة واستثمار أراضيه بشكل أمثل.

الرموز والمختصرات

المختصر	الرمز
د. ك. و	دائرة الكتب والوثائق
م. م. ن	محاضر مجلس النواب

المقدمة

شكلت بعض المشاكل الزراعية قلقاً واضحاً عند المعنيين من موظفي ومسؤولي الزراعة، والمعنيين في الدولة العراقية الحديثة عند تأسيسها في ٢٣ آب ١٩٢١، ومنها مشكلتي استصلاح الأراضي الزراعية (الملوحة)، والهجرة من الريف إلى المدينة، وذلك لارتباطهما مع بعضها البعض، وبمرور الوقت أخذت هاتان المشكلتان تتفاقمان وتظهر آثارهما واضحة على الزراعة، لهذا راح مسؤولي الدولة بتشخيص أسبابهما والتصدي لهما حفاظاً على استمرار الزراعة في البلد، ونظراً لكون العراق بلداً زراعياً بالدرجة الأولى وتعتمد الدولة عليها في توفير المواد الغذائية إلى الشعب، وتوفير الإيرادات المالية منها لقيام الدولة واستمرارها، لهذا راح نواب لواء الحلة يبذلون قصارى جهدهم للاطلاع عن كثب على هاتان المشكلتان، والمشاكل الأخرى المرافقة

لهما، ودراستهما مليّاً لتشخيص أسبابها، وإيجاد الحلول الناجحة لمعالجتها بالأساليب الزراعية العلمية والحديثة للحد منها، ثم تلاشيها على قدر الإمكان، ومن هنا جاءت أسباب اختيارنا لهذا الموضوع (دور نواب لواء الحلة من مشكلتي استصلاح الأراضي الزراعية (الملوحة) والهجرة من الريف إلى المدينة مجلس النواب العراقي في العهد الملكي (١٩٣٩-١٩٥٨))، وحددنا هذه المدة التاريخية١٩٣٩ لحدثان مهمان هما مصرع الملك غازي واندلاع الحرب العالمية الثانية، وعام ١٩٥٨ وذلك لنهاية العهد الملكي في العراق، وكذلك لدراسة الموضوع والاطلاع على دور نواب لواء الحلة فيه من خلال آرائهم ومناقشاتهم وطروحاتهم داخل قبة مجلس النواب العراقي، لما كانوا يمتلكوه من خبرة إدارية وثقافية واقتصادية واجتماعية في هذا المجال، ولكون العديد منهم هم أبناء الريف الزراعي العراقي ويعرفونه جيداً ولديهم القدرة الكافية على إنجاح الزراعة فيه وتطورها، وإن كانت تصب في مصلحتهم أيضاً. لهذا دافع نواب لواء الحلة عن الفلاح لإنصافه ولأجل الحفاظ على أرضه من تلك المشاكل الكبيرة التي تحيط به أو الآفات الزراعية التي يتعرض لها، بتقديم المساعدة اللازمة له، ولإنجاح الزراعة في الريف العراقي وبتقديم الآلات الزراعية الميكانيكية الحديثة أو البذور الزراعية أو السلف والقروض المالية والقضاء على الفيضان وإيجاد وسائل الري الحديث للقضاء على الملوحة وغيرها. فضلاً عن توفير الخدمات الاجتماعية له من مؤسسات طبية وعلمية وعمرانية إلى الفلاح في الريف العراقي لأجل ازدهاره وتقدمه في المجالات كافة.

تألف البحث من مقدمة ومحورين أساسيين وخاتمة تطرقنا فيها إلى أهم النتائج التي توصل إليها البحث، تناول المحور الأول دور نواب الحلة في تشخيص أسباب مشكلتي استصلاح الأراضي الزراعية (الملوحة)، والهجرة من الريف إلى المدينة. والمحور الثاني دور نواب الحلة في تحديد المعالجات والحلول لمشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة.

تمكنا من خلالهما عرض أهم الأسباب التي كانت وراء مشاكل استصلاح الأراضي الزراعية والهجرة من الريف إلى المدينة، ثم إعطاء الحلول الناجحة للقضاء عليها من خلال ما طرحه نواب الحلة من آراء وطروحات ومعالجات داخل البرلمان العراقي.

واعتمد البحث على مجموعة من المصادر الأصلية، ولاسيما الوثائقية منها، والتي شكلت الجزء الأكبر منها، وهي وثائق مجلس النواب العراقي للعديد من الدورات البرلمانية التي شملت ثمان دورات برلمانية خلال مدة البحث ١٩٣٩-١٩٥٨، وكذلك بعض المصادر التاريخية التي تعنى بتاريخ العراق الاقتصادي.

وأخيراً نتمنى ن نكون قد أحطنا بتفاصيل هذا البحث، واستوفيناه علمياً قدر استطاعتنا، لأن الكمال لله وحده، ومن الله التوفيق.

المحور الأول

دور نواب الحلة في تشخيص أسباب مشكلتي استصلاح الأراضي (الملوحة) والهجرة من الريف إلى المدينة

اولى نواب الحلة قطاع الزراعة والاهتمام بها عناية خاصة في آرائهم البرلمانية والجوانب المتفرعة عنها، ولكونها تعد من اكثر واهم القضايا التي تهم الحكومة والرأي العام العراقي، ولان الفلاحون يشكلون النسبة الاكبر في المجتمع العراقي (اكثر من ثلثي سكان العراق)[١]، ولا نجانب الحقيقة اذ قلنا انها تفوق تلك النسبة، ولهذا فان العناية بالأراضي الزراعية وتخليصها من الملوحة وانشاء البزول اللازمة لها وكذلك الاعتناء بالسدادات وترميمها خشية لتعرضها لأخطار الانكسار والتلف من جراء الفيضانات، وتوفير اساليب الزراعة الحديثة واستخدامها وحث الفلاح على استعمالها لتطوير الانتاج الزراعي كلها تعد عوامل اساسية لتطوير الجانب الزراعي في البلاد، فهو فضلاً عما يسد حاجة المواطن العراقي من المواد الغذائية فهو يساعد ايضاً في توفير ايرادات مالية مهمة للبلاد عن طريق توريد الفائض عن الانتاج من المزروعات الى خارج البلاد.

اكد نائب الحلة صداق حبة في الجلسة الرابعة والعشرين في ١٠ نيسان ١٩٤٠ اثناء مناقشة الميزانية المالية العامة لسنة ١٩٤٠ الباب الثاني عشر (الزراعة والبيطرة) (مديرية الزراعة العامة) الفصل (١٥٠) الرواتب (٣١١٣٠) دينار على اهمية ان تعالج الاراضي الزراعية لأنها مسألة مهمة جداً وخشيةً من ان تصبح هذه الاراضي غير صالحة للزراعة، ولا سيما وان قسماً منها اصبحت سبخة، لهذا يجب على هذه المديرية ان تقوم على انشاء مبازل لمعالجة هذه الحالات[٢].

وشاطر نائب الحلة الاخر جعفر حمندي زميله في هذا الرأي ففي الجلسة العشرين في ١٠ ايار ١٩٤٤ اشار الى اهمية الزراعة في البلاد والى ضرورة ان تهتم الدولة بها وان توجد خطة علمة للسير بموجبها لتطويرها، وبحث ايضاً في النواقص التي تعانيها ومنها انه لا توجد الحقول الزراعية المتطورة التي ترشد الفلاحين في استخدام الآلات والادوات الزراعية الحديثة التي تساعد الفلاحين في زراعة الارض وفق الاساليب الحديثة، لهذا نجد ان الكثير من الاراضي الزراعية فقدت مزاياها بسبب قلة المبازل واصبحت الاراضي سبخة سواء في لواء الحلة ام باقي الالوية العراقية[٣].

وبهذا الاطار ايضاً اشار نائب الحلة غانم الشمران في الجلسة الخامسة في ١٩ كانون الاول ١٩٤٨، الى اهمية اهتمام الدول بإنشاء المبازل لاستحصال الاراضي الزراعية ضارباً مثلاً على ذلك قضاء الهندية التي تحولت الى مساحات كبيرة من اراضيها الى اراضي سبخة، وبالتالي فاذا ما اولت الدولة عناية بها فسوف تعود بالمنافع على الخزينة من جهة وعلى الاهالي

ايضاً من جهة ثانية[٤]، وجدير بالذكر ان مشكلة الملوحة هي مشكلة مستعصية في العراق، واشار تقرير لجنة بنك الاعمار الدولي عام ١٩٥٢ ان ٦٠% من الاراضي الزراعية تعاني من اثار الملوحة وان بين ٢٠% الى ٣٠% من الاراضي الزراعية في العراق قد تركت نتيجة الملوحة، اما الاراضي الاخرى فان انتاجها تنخفض بين ٢٠ والى ٥٠% بسبب اثار الملوحة ولهذا فان اقامة المشاريع ضرورية للحافظة على الاراضي المزروعة [٥].

واشار نائب الحلة عبد المنعم الرشيد ايضاً الى اهمية المبازل لإصلاح الاراضي، وبين مسالة مهمة وهي تفضيل الفلاحين لاستخدام الآلات الزراعية الميكانيكية، ونظراً لعدم قدرة الفلاح على شرائها لارتفاع اثمانها لهذا طلب من الحكومة استيرادها وبيعها للفلاحين بأسعار التكلفة[٦]، تشجيعاً لهم في زراعة الاراضي الزراعية وزيادة الانتاج واتباع نهج جديد متطور في الزراعة.

ويمكن القول إن ارتفاع نسبة الأراضي غير الصالحة للزراعة بسبب نسبة الملوحة العالية فيها لعدم الاهتمام بها قد أدى الى تركها من قبل الفلاح وهذا بدوره أدى أن يكون واحداً من أهم العوامل الأساسية الى هجرها وبالتالي السفر الى المدينة لتوفير فرصة عمل أخرى جديدة الى الفلاح في البلاد مما يؤدي الى أثار سلبية واضحة المعالم على الأراضي الزراعية في البلاد.

ومن المشاكل الأخرى التي واجهها الفلاح المصالحة لمشكلة ملوحة الأرض وبوارها والتي زادتها بلة هو المشكلة المستمرة وهي حدوث الفيضانات في نهري دجلة والفرات في مواسمها، ما نتج عنها من اضرار على البلاد والتي أثرت على استصلاح الأراضي الزراعية وقد أشار نواب الحلة الى هذه المشكلة ضاربين العديد من الأمثلة ومنها مثلاً كسر السدادات في الجداول واغراق الاراضي الزراعية والتي سببت تلف المشروعات تساءل نواب الحلة بعض الاسئلة الي وجهوها الى المسؤولين الحكوميين واجراءاتهم بهذا الشأن فضلاً عن توجيه نائب الحلة عبدالمنعم الرشيد سؤال الى وزير المواصلات والاشغال (جلال بابان) في الجلسة الثالثة عشر في ١٦ شباط ١٩٤٩ بشان الكسرة التي حدثت في الجانب الايسر من نهر الفرات شمال صدر جدول الاسكندرية في قضاء المسيب التي ادت الى اتلاف قسم من المزروعات الشتوية وبما ان الدوائر الحكومية لم تقم بترميمها فإنها سوف تهدد اكثر مزارعي لواء الحلة بالغرق وتتسبب ايضاً بقطع طرق المواصلات بين بغداد وبقية الالوية الجنوبية في وقت آن فيه اوان مجيء الفيضانات وتساءل ما هي التدابير التي ستستخدمها الحكومة لترميم الكسرة[٧]، وتجنب الكوارث التي تنتج عنها.

ووجه نائب الحلة عبدالمحسن الجريان أيضاً سؤالاً الى وزير المواصلات والاشغال جلال بابان بشان تأثير الفيضانات تحدث في مثل هذا الوقت من كل عام مواسم الفيضانات التي تؤدي

الى غرق المنطقة الكائنة بين الصويرة والكوت متسائلاً هل فكرت الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الحالة والتي ممكن معالجتها بفتح جداول فرعية لتصريف المياه الزائدة في وقت طغيان المياه في نهر دجلة وسحبها الى الاراضي المنخفضة الواسعة وغير المزروعة الواقعة على ضفتي النهر اليمنى واليسرى وهو اجراء لا يكلف كثير من النفقات المالية[٨]، وقد اجاب الوزير بان الحالة من الصعب معالجتها مالم تنشأ الخزانات اللازمة لخزن المياه ومع هذا فان جهود الوزارة مستمرة في معالجة الحالة قدر المستطاع[٩].

واشار زميله عبدالهادي صالح الى اهمية حل مشاكل الفيضانات في نهري دجلة والفرات والاهتمام بتحكيم السداد لدرء الفيضانات ولم تظهر المعالجة السليمة من قبل الوزارات السابقة، وهذا مما ادى الى حدوث الفيضانات فكثرة لجان مساعدة منكوبي الفيضانات وعليه طالب النائب مساعدة الزراع والمزارعين في تطهير الجداول بشكل علمي ومنها جدولي الاسكندرية والناصرية في قضاء المسيب لأنها تتعلق بمستقبل المزارعين فيها[١٠].

واشار نائب الحلة عبد الوهاب مرجان في الجلسة العاشرة بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٤٧ بأهمية شؤون الري وهي مسألة مهمة جداً لمعالجة الأراضي واستصلاحها وخلاصها من البور ولأجل تحسين نظام الارواء وبين ان كمية مياه شط الحلة الذي يروي الحلة والديوانية قليلة وهي متجهه نحو النقصان وهذا يعني ان قسماً كبيراً من عفك والرميثة تكون معرضة الى الدمار، فرجا من وزير الاقتصاد (جمال بابان)، الاهتمام بهذه المسألة[١١]، وهنا قد يكون النائب قد وضع أصابعه على مشكلة مهمة قبل استفحالها ومحاولاً إصلاحها قدر الإمكان ولفت نائب الحلة جعفر القزويني عند مناقشة ميزانية وزارة المواصلات والاشغال في الجلسة الرابعة والاربعين بتاريخ ١٧ ايار ١٩٤٩ انظار الدولة الى اهمية الاهتمام بشط الدغارة[١٢]، الذي اوشك على الاندراس وقلت مياهه بشكل ملفت للنظر واصبحت لا تكفي حتى للشرب، اما الاراضي الزراعية الواقعة عليه فأصبحت بحكم الميته فإلى اين يذهب هؤلاء الناس اذا اندرس النهر وماتت تلك الاراضي، لهذا طالب وزارة المواصلات والأدغال الى ان تقوم بأعمال تطهير النهر وكريه وتوسيعه لتحي النهر وتبقى الناس في سكناهم، فضلاً عما تدره من الاموال لخزينة الدولة[١٣]، ومما لا شك فيه سوف يذهب الناس الى خيار الهجرة الى المدينة وبالتالي تستفحل المشكلة وقد لا يسيطر عليها، ولهذا رفع عدد من الفلاحين ورؤساء العشائر في عفك عريضة جاء بها " ان اندراس النهر وقلة مياهه وعدم توزيعه في شط الحلة بين الديوانية وعفك ادى الى هجرة الالوف من ابنا العشائر والسكان بسبب انعدام الزراعة في هذا القضاء الذي هو عماد حياتنا فبقينا نعاني من فقر وجهل ومرض..."[١٤].

ووجه النائب عبدالهادي صالح سؤالاً الى وزير الزراعة حول هل في نية الحكومة اعفاء مزارعي جدولي المسيب والاسكندرية من تكاليفها[١٥].

إن تكاثر هذه المشكل قد يؤدي الى هجرة الفلاح أرضه وسفره الى المدينة بشكل مؤكد لهذا جاءت مطاليب نواب الحكومة في معالجة هذه المسألة المهمة للتخلص منها.

ووجه نائب الحلة جعفر الصميدع سؤالاً الى وزير المواصلات والاشغال (عبد المهدي المنتفكي) في الجلسة السادسة والعشرين بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٥٠ بشان تطهير جدول بني حسن في قضاء الهندية والذي تعتمد عليه عشائر بني حسن وغيرها وبسبب تراك الترسبات الكثيرة فيه قد اصبح من المتعذر جداً ارواء الاراضي الزراعية الواقعة على ضفتيه مما ادى الى خسارة الفلاحين لمحاصيلهم الزراعية لعدة مواسم وهي المورد الرئيسي لهم، في وقت كانت فيه الحكومة قد فكرت بعمل مبزل لهذا الجدول (وهو مبزل الهندية) ولكنه اهملته، والسؤال هنا هل تعمل الزراعة تطهير هذا الجدول وفتح مبزل له لإحيائه[١٦].

وكرر نائب الحلة السؤال نفسه على الوزير فأجابه الاخير بانه متفق مع النائب في رايه واضاف ان القضاء بحاجة الى الاصلاح في الانهر وان المسالة ليست سهلة بل تحتاج الى وقت واموال لتخصص لها في الميزانية، ولهذا فعلى اصحاب النهر ان يقدموا بما يترتب عليهم من نفقات الى الخزينة لتقوم الوزارة بالعمل، وعلى الرغم من هذا فقد وعد الوزير النائب بان يبذل جهوده لإصلاح الاوضاع[١٧]، يبدو ان اجابة الوزير لم تكن شافية للنائب كونه ذكر الحقيقة بان القضاء بحاجة الى اموال لإصلاحه وقد تطول المدة لهذا نصحهم بالاعتماد على انفسهم في اصلاح الجداول في القضاء.

ووجه نائب الحلة غانم الشمران الى وزير المواصلات والاشغال (عبدالوهاب مرجان) في الجلسة العشرين في ٥ اذار ١٩٥٢، حول ما اهمية الاسباب التي جعلت موظفي الري يقومون بتخفيض مناسيب الانابيب المخصصة لجدول الهندية والانهر المتفرعة عنه وذلك بقيامهم بتبديل انابيب جديدة اقل من تلك الانابيب القديمة بما يقدر بالنصف مما ادى الى حدوث اضرار للزراع فما هي اسباب ذلك[١٨].

ووجه نائب الحلة غانم الشمران سؤالاً الى وزير الزراعة (عبدالرحمن جودة) حول اراضي الهندية التي اصبحت معظم اراضيها سبخة وان فلاحيها قد تركوها فهل في نية الحكومة انشاء مبازل فيها كما اعلنت ومتى ذلك، وقد اجابه الوزير بان الموضوع مدروس من قبل مجلس الاعمار[١٩]، وان هناك هيئات خاصة تدرس الموضوع ايضاً، وقد رد النائب على الوزير بان مشاريع مجلس الاعمار قد تطول لأكثر من خمسة عشر سنة فما هو مصير هؤلاء الزراع[٢٠]،

كما تساءل نائب الحلة غانم الشمران بشان الهجرة الاجبارية التي وقعت على عاتق اهالي الهندية اكثر من غيرهم لأكثر من (٧٠) عام ومنها الهجرة الإجبارية من قبل الحكومة لأعمال الري والقنوات والسدادات[٢١].

وتساءل نائب الحلة عبود الهيمص عن عدم ايلاء الاهتمام من قبل الحكومة بشط الحلة واشار الى حادثة بهذا الشأن، ففي عام ١٩٣٤ اوفد المجلس بعض الموظفين وكان من جملتهم نديم الباجه جي واطلعوا على التقارير بشأنه فتكون رأيان بشأنه، الاول ان تحفر انهر جانبية لتسقى اراضي الحلة والثاني ان يوسع شط الحلة نفسه، ولكن منذ ذلك الوقت وحتى الان لم ينجز المشروع الامر الذي ادى الى هجرة اهالي المنطقة لتلك البزايز الى مناطق اخرى لهذا طالب الحكومة بالإجابة على تلك التساؤلات[٢٢]، ولماذا لم تتوصل الى الحلول المناسبة حتى ذلك الوقت، كما تساءل نائب الحلة مخيف الكتاب وزير الزراعة (عبدالرحمن جودة) عن مصير هذه البزايز (الحلة) التي جفت فأصبحت اراضي بوراً فهجرها أهلها وسافروا الى مناطق أخرى، فتساءل لماذا تم اهمال هذه الجداول واهمال تنظيمها بشأن توزيع المياه على المستحقين ومن تطهيرها وكريها لهذا طالب الحكومة بتطهير هذه الجداول على حسابها خشية من وقوع احداث قد تؤدي الى القتل[٢٣]، ووجه نائب الحلة مخيف الكتاب سؤالاً الى وزير الزراعة (جميل الاورفه لي) حول كثرة الاملاح في اراضي شط الحلة[٢٤]، وطالب النائب الاخر عبدالمنعم الرشيد هذه الوزارة بان تنشأ مبازل في منطقة الاسكندرية لإنقاذ اراضيها وذلك بسبب السبخة الكبيرة على اراضيها الزراعية التي هددت الزراعة فيها فطالب الوزارة سن لائحة قانون البزل لهذا الغرض[٢٥]، وطالب نائب الحلة فقرة جديدة الاخر عبود الهيمص في الجلسة الثانية عشر نيسان ١٩٥٧ وزارة الزراعة بوضع نظام المشاركة الحكومية في تطهير الجداول والانهر العامة وان المنتفعين عنها لا يستطيعون القيام بهذه الاعمال لوحدهم اذ تقوم الحكومة بالتطهير على حساب المنتفعين بطريقة التقسيط ليكون الجميع عارفاً بما هو له وما عليه من حقوق وواجبات ولا يبقى الامر تابعاً للظروف والرغبات الشخصية نظراً لما له من ايجابيات مهمة يؤثر على زيادة الانتاج في الوقت الذي كان العراق يصدر المواد الى الخارج اصبح الان يستوردها من الخارج [٢٦]، إن مداخلات نواب الحلة ازدادت أهمية لافته نظر الحكومة أن أهمية إصلاح الأراضي خشية أن تؤدي الى مشاكل خطرة أخرى، وهي تعرض الناس الى المصادمات وقد تؤدي الى الايذاء بحياة الفلاحين والى الموت مما يؤدي الى حدوث ثارات عشائرية وهي مما تزيد على عملية الهجرة من الريف الى المدينة، فيما راح نائب الحلة عبود الهيمص ساعياً الى اود المشاكل حتى لو تحمل أصحاب الأراضي الزراعية وبالاشتراك مع الحكومة الى إرواء تلك الأراضي بالماء واستصلاحها تجنباً

لحدوث مشاكل وعواقب ليست في مصلحة أحد، وعند مناقشة لائحة قانون تنظيم مشاريع الري والبزل واستيراد التكاليف في الجلسة الثامنة في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٨ ذكر نائب الحلة عبود الهيمص ان مشاريع البزل تتطلب صرف مبالغ كبيرة وان المنافع المتأتية منها كبيرة وبالنسبة للوضع الزراعي الحاضر وعدم تصريف المنتوج وبما ان الحكومة شريكة بهذا المنتوج الذي اصبح رخيصاً فعليها ان تساعد على رفع مستوى المعيشة والذي، جعلنا نطالب بتخفيض المطالب بما هي عليه حالتا المعيشة والاجتماعية ورفض الاسعار ولهذا فان القول بزيادة الكلفة هو قول غير صحيح وغير وارد[٢٧]، وتحدث نائب الحلة الاخر عبدالمنعم الرشيد حول فوائد هذه اللائحة وذكر ان هناك بعض الغموض في بعض فقراتها فطالب الحكومة بتوضيحها واشار الى ملاحظة اخرى هي منح الدولة لبعض الزراع وحدات زراعية صغيرة في انحاء البلاد مثل مشروعي اللطيفية والمسيب، ومن حيث هذه اللائحة لها اثر رجعي، فهل من الانصاف ان يكلفوا بتكاليف البزل والري ولهذا ذكر النائب بانه ومع زميله غانم الشمران اقترحا الى ديوان رئاسة مجلس النواب بإعطاء اصحاب الملكيات الصغيرة اي الاشخاص الذين لا يملكون مائة إمشارة فما دون ولهذا اطالب الحكومة ان تأخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار[٢٨].

ومن الجدير بالذكر ان مشكلة الري لم تكن في قلة المياه في العراق، ولاسيما وان نسبة كبيرة من الاراضي الصالحة للزراعة تعتمد في زراعتها على مياه الامطار والعيون والابار بل المشكلة بشان البلاد تكمن في الكيفية التي يتم فيها تنظيم الري وتوزيعه في المناطق بين المزارع ودخل كل مزرعة وحسب الحاجة وحسن استعمال الفلاحين للمياه، ولهذا بدأت هذه المشاكل تتذلل، ولاسيما بد ازدياد عائدات العراق من النفط بدأت الدولة تنشأ المشاريع المهمة كالغراف وسدة الكوت والدجيلة والحويجة على نهر دجلة[٢٩]، العقدة الاخرى التي تولدت من مشكلة الملوحة هي ان الاملاح قد ازدادت في بعض الاراضي الزراعية نتيجة لاتساع شبكات الري التي واجهها الفلاح والاقتصاد الزراعي في البلاد لان الري غير منظم فيؤثر كثيراً على الاراضي الزراعية، وكما ذكرنا اسبابها عدة بعض منها متعلق بجهل الفلاح لإهماله الارواء الصحيحة، ثم خصائص مناخ العراق وطبيعة مياهه النهرية والجغرافية، فكان الفلاح مثلاً يميل الى ارواء مزرعته بأكبر كمية من المياه، ولعدم وجود قنوات البزل فان قسماً منها يتسرب الى داخل الارض فيختلط بالمياه الجوفية، والقسم الاخر يتبخر بسرعة لارتفاع درجة الحرارة تاركاً وراءه الاملاح على سطح الارض وبمرور الوقت تجمعت هذه الاملاح على سطح التربة وبين طبقاتها من جهة اخرى وسبب الارواء المتواصل ترتفع المياه الجوفية نحو سطح التربة وهذه الامور تؤثر كثيراً على انخفاض انتاجية الاراضي الزراعية وقد يهجرها الفلاحين، ويمكن معالجة هذه المشاكل

باتباع الاساليب الحديثة والمتطورة في الري وبمساعدة الحكومة الى الفلاحين في تذليل هذه المشاكل لان العمل يكون فيها جماعي شانها شان المشاريع الزراعية والإروائية الكبيرة والتي سوف تكون نتائجه افضل[٣٠].

وعموماً ان تقدم وسائل الري وتوسعت على اثرها الزراعة توسعاً كبيراً فازدادت مساحة الاراضي المزروعة منذ عام ١٩١٨ على نهري دجلة والفرات والجداول المتفرعة منها بلغ (١٥٠٠٠٠٠) دونم الى عام ١٩٥٠ بنسبة خمسة اضعاف وقدرت (٨٦٣٠٠٠٠) دونم، ولعل اهم المحاصيل الزراعية المهمة التي زيدت بزراعتها هي القمح والشعير والتمور والقطن وغيرها من المحاصيل الزراعية المهمة التي سدت حاجة البلاد المحلية والذي فاض عن الحاجة صدر الى الخارج والتي وفرت للبلاد مبالغ مالية جيدة زادت من انعاشه بفضل الاهتمام بالري وتطوره[٣١].

اذاً أهتم بالأمور المتعلقة بأنشاء المبازل لتعلقها بالزراعة بشكل مباشر اذ تم انجاز مبازل الدجيلة وطويريج والصقلاوية وبعقوبة، ومبازل مشروع المسيب الكبير والحويجة والوشاش والشامية والشطرة والرميثة، وقد اهتم بها مجلس الاعمار واعطي اولوية ضرورية ومنها اهتمامه بمشاريع البزل على ضفة نهر الحلة اليسرى وفي الغراف والدجيلة، وعلى الضفة اليمنى لنهر الفرات الحلة مع مبازل الضفة اليسرى لنهر الفرات وجداول الحلة، بضمن ذلك الرميثة، وكذلك اراضي مشروع ديالى وكذلك كانت هناك تحديات انه توجد مشاريع ري البصرة والري في الشمال ومشروع اسكي الموصل ونجمة والفرات الاعلى والاهتمام بإصلاح اراضي العمارة والشامية والناصرية والعناية بأخذ خرائط جوية وارضية لديالى وواسط دجلة وتقدر الاراضي التي تزرع عن طريق هذه المشاريع بـ (١٢.٧) مليون مشارة[٣٢].

ولأجل تحقيق هذه الأمور على الفلاح العراقي بجهد أكثر في معالجة هذه النواقص الزراعية مؤكداً على استصلاح الأراضي الزراعية أولاً من مشكلة البور وإيصال الماء الازم وبالقدر المطلوب لإنعاشها من جديد وجعلها أرضاً خصبة تعطي انتاجاً زراعياً وفيراً وبهذا فهو يقضي على مشكلة مهمة أخرى مرتبطة بها وملازمة لها وهي الهجرة من الريف الى المدينة التي تصبح سهلة المنال في حال تعرض الأرض الزراعية الى مشكلة الملوحة والبور وعدم استصلاحها، ولهذا فطالما تحل المشكلة الأولى فسوف تحل المشكلة الثانية بسهولة بل وتنعكس إيجابياً اذا استصلحت الأراضي بشكلها الأمثل وهنا كان دور نواب الحلة في طرح هذه المشكلتين في مجلس النواب، ساعين قدر استطاعتهم توجيه أنظار السلطة التنفيذية (الحكومات

العراقية) إليها لأجل إيجاد الحلول السلمية وللمشاكل الأخرى ولأجل إنعاش حالة الفلاح الاجتماعية وكذلك سعياً لازدهار الاقتصاد العراقي.

المحور الثاني

دور نواب الحلة في تحديد المعالجات والحلول لمشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة

نظراً لخطورة موضوع الهجرة من الريف الى المدينة وما يتركه من اثار سلبية على تطور الريف والذي يعتمد عليه سكانه في معيشتهم على الزراعة من جهة ونظراً للاعتماد الكبير في الاقتصاد العراقي على الزراعة، لهذا سعى نواب الحلة الى تحديد اسباب هذه الهجرة بدقة وتشخيصها عن كثب ووضع معالجات ناجحة لها من خلال الآراء التي طرحوها على الحكومة ومسؤوليها لإيجاد الحلول المناسبة لها وبالتأكيد جاءت هذه الآراء والطروحات نظراً لما أمتلكه النواب من خبرة بأحوال المجتمع بشكل عام والريف العراقي بشكل خاص فكانت تلك الآراء والطروحات في محلها المناسب لإيجاد الحلول.

ذكر نائب الحلة عبدالمنعم الرشيد في الجلسة العاشرة بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٥٧ اسباب الهجرة من الريف الى المدينة ومعالجتها ولا سيما في لواء بغداد وهي عديدة ومنها اهمال الريف من قبل الحكومة بحيث عندما سافر ابناء الريف الى المدينة وجدوا فيها الخدمات افضل بكثير مما هي عليه في الريف، كذلك توفر فرصة العمل بأجور جيدة قياساً الى عملهم في الزراعة في الريف، كما لم يبد لنائب ارتياحه ولم يتوافق مع الآراء التي ذكرت بشأن بناء الدور لمن ينزح من سكان الريف الى المدينة، فضلاً عن توفر الماء والكهرباء وتوفر العمل كلها اسباب تشجعه الى الهجرة الى المدينة وبالتالي يؤثر تأثيراً كبيراً على الزراعة فيصيبها الكساد[٣٣].

وكان نائب الحلة قد ذكر في المجلس خشيته من بناء الصرائف في المدن خشية من انها تكون حافزاً ومشجعاً لمهاجرين اخرين يسكنون تلك الصرائف وتزداد المشكلة ولا يبقى في الريف من سكان يزاولون الزراعة[٣٤]، وقد شكر وزير الشؤون الاجتماعية نائب الحلة وللنواب الاخرين على ملاحظاتهم هذه، وذكر ان الوزارة مهتمة بهذا الموضوع وهو مراد مناقشتهم في الوزارة وذكر في خطاب العرش ان مجلس الاعمار ساعي لتخصيص بعض مشاريع الاسكان في برامجه لهذه النقطة وشرع قانون الخدمات الريفية وغيرها من الامور، واضاف انها تحتاج الى الوقت والصبر لإنجازها لهذه المشاريع [٣٥].

وكرر النائب نفسه هذه المشاكل في جلسة اخرى، واضاف ان ازدياد هذه الهجرة قد تؤدي بالعائلة الريفية بأجمعها السفر الى بغداد والتي قد تتكون بشكل عام من اربعة عشر شخصاً وهذا ما يؤثر على مناطق السكن في بغداد من جهة ويؤثر ايضاً على الزراعة التي

ستترك في الريف، كما كرر نفس المعالجات التي ذكرها سابقاً وطلب من الوزير نفسه ان يعالجها، واضاف " إن علمي أن الوزير سيسره رؤية الريف مزدهراً وهو ابن الريف وللريف حق عليه "[٣٦].

وطلب النائب نفسه مرة اخرى معالجة موضوع الهجرة من الريف الى المدينة وهذه المرة طلب من وزير الزراعة جميل الاورفه لي ان يولي اهتمامه الشديد بهذه المشكلة المهمة وذكر نائب الحلة ان عشرات الاف من الفلاحين هاجروا الى بغداد والمدن العراقية الاخرى طلباً للرزق وتركوا مهنة الزراعة وان اللوم يقع على وزارة الزراعة التي لم تهتم بتحسين احوالهم وتوفير ما يحتاجونه من الآلات الميكانيكية التي تساعدهم في اعمالهم الزراعية، وانما ترك الامر الى المستوردين الذين يفرضون ارباحاً تبلغ احياناً اكثر من ٥٠%[٣٧].

وقد اصاب نائب الحلة كبد الحقيقة، اذ ان هجرة الفلاح الى المدينة بشكل غير منظم يؤثر على اقتصاديات العراق لأنه بلداً زراعياً ويعتمد على الزراعة فاذا ما ترك الفلاح الزراعة وارضه هكذا واتجه الى المدينة فقد يؤثر بشكل كبير على زراعة البلاد وبالتالي يصبح بلداً مستورداً للفواكه والمحاصيل الزراعية وهذه طامة كبرى يتعرض لها العراق اذا ما حدثت، وقد اشار الى هذه النقطة السياسي المعروف على الشرقي، كون القرية معين لا ينضب من النفوس... وان الهجرة يجب ان تكون طبيعية ومحددة اما الهجرة غير الطبيعية فهي مضرة بالقرية والمدينة من جهات عديدة خصوصاً غير الجهة الاقتصادية، لان العراق بلد زراعي اذا تأثرت زراعته تأثرت سائر اقتصادياته... اما الهجرة والتي سببها شحة دخل الفلاح والاهمال لسائر نواحيه الاجتماعية يجب علينا الحيلولة دون توسعها[٣٨].

واتفق السياسي والمفكر العراقي المعروف محمد رضا الشبيبي معه في ان الاقطاع واحداً من الاسباب المهمة والذي وصفه بأنه "علة العلل" في بؤس مئات الالوف من ابناء الارياف وهو السبب الاساسي في هجرتهم الى المدن[٣٩].

في هذا الإطار أيضاً اشار متصرف لواء العمارة بتقرير رفعه الى وزارة الداخلية بتاريخ ٢٣ شباط عام ١٩٥٠ الى ان هذه الظاهرة مصدرها ظاهرة اجتماعية منبثقة عن سوء حالة الفلاح الاقتصادية وصعوبة الظروف المعاشية التي تحيط به فهو يعيش تحت ملتزم المقاطعة وسركالها اللذين يستخدمانه في استثمار الاراضي ولا يعوضانه عن اتعابه كما اشار التقرير الى ضرورة توزيع الاراضي على الفلاحين وتقديم المساعدة اللازمة لهم[٤٠].

وذكر السياسي والاقتصادي محمد حديد بان رئيس الوزراء نوري السعيد ووزارته الحادية عشر (١٩٥٠-١٩٥٢) طلبه للمناقشة معه في هذا الامر (الهجرة من الريف الى المدينة) كون

ان هذا الامر قد سبب بطالة كبيرة بين العمال بسبب الوافدين من الريف للمدينة خشية تطورها الى أزمة، لهذا استفسر منه الباشا حول كيفية اعادة هؤلاء السكان الى اماكنهم في الريف او الى مشروعات زراعية جديدة لهم في الريف، فأجابه بانه ليس من المستحسن اعادتهم الى محل سكناهم بعد ان تعودوا على حياتهم في بغداد المترفة نسبياً قياساً بالريف لهذا حبذ اقامة مشاريع عمرانية في بغداد ولأجل ايجاد فرص عمل لهم مع تشجيع القطاع الخاص للقيام بمشاريع عمرانية ايضاً، لإيجاد فرص عمل لهم ايضاً فشكر نوري السعيد على آرائه هذه[٤١].

كما ان هناك اسباب اخرى منها، الارهاق الكبير الذي كانوا يعانون منه الفلاحون من شيوخ العشائر والاقطاعيين فكان تسجيل الاراضي بأسماء الشيوخ وعدم وجود بوادر قوية لإقامة مشاريع الري والتخلص من الفيضانات فكان عاملاً مساعداً للهروب من الريف الى المدينة، فضلاً عن تطوع بعض المهاجرين في الجيش والشرطة وممارسة بعض اعمال العامة في المدينة والمؤسسات الحكومية والصناعية[٤٢]، منها الموانئ في البصرة وامانة العاصمة وغيرها، فضلاً عن توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية على جذب هؤلاء المهاجرين بعد تأسيس مجلس الاعمار، ومشاريعه الكبيرة، وبالتالي شكلت هذه العوامل في المدينة عوامل جذب للمهاجرين، ولم تكن خطوات الحكومة العراقية جادة لمعالجة تلك المشكلة بشكل نهائي وحاسم على الرغم من اجراءاتها التي اتخذتها بشأنها[٤٣].

وازدادت الهجرة من الريف إلى المدينة خصوصاً للمدن الكبرى بغداد والبصرة والموصل، بسبب توافر فرص العمل وبأجور جيدة[٤٤].

وذكر حنا بطاطو انه خلال العشر سنوات (١٩٤٧) هاجر الى لواء بغداد وحده ما لا يقل عن ٢٠٥٧٦٥ نسمة، فضلاً عن سكان الالوية الجنوبية الاخرى كالواء العمارة والبصرة، وقد احدثت خللاً واضحاً في الاقتصاد واستنزفت قوة العديد من المناطق الريفية واثقلت كاهل المدينة والمشاكل ايضاً، وغيرها من المظاهر الاجتماعية، كما قدرت عدد الصرائف التي بنيت لهم في لواء بغداد بـ(١٦٤١٣) عام ١٩٥٦ والتي اوت قرابة ما مجموعه بين (٩٢١٧٣) الف نسمة[٤٥]، ليرتفع هذا العدد عام ١٩٥٨ ليصبح حوالي ما بين ١٠٠-١٢٠ الف نسمة[٤٦].

وأكد نواب الحلة الآخرون أيضاً في العديد من الجلسات على معالجة هذه المشكل وتقليل الهجرة من الريف الى المدينة، في طرحهم حلول أخرى لمواجهتها ومنها ما أشار إليه النائبين سلمان البراك وأحمد زكي الخياط بتوزيع البذور على الألوية العراقية في مواسم الزراعة[٤٧]، وتهيأت الآلات الزراعية الحديثة ولاسيما المكائن والسيارات للفلاحين لاستخدامها، وتسليف الفلاحين الأموال لزراعة أراضيهم واستصلاحها[٤٨]، فيما أكد نائب الحلة الآخر عبد

الهادي صالح على أهمية توزيع الأراضي الزراعية المتروكة على المحتاجين حسب مناطقهم او العاطلين على العمل لأنها سوف تقضي على مرض البطالة، كما حبذ النائب توزيع الأراضي على الفلاحين لتطهير الجداول بدلاً من اندراسها[٤٩]، وهي خطوات مهمة من النائب اقترحها للقضاء على مشكلات مهمة تؤثر كثيراً على زيادة الهجرة من الريف الى المدينة وهي البطالة، واستصلاح الأراضي بدلاً من تركها ثم تعرضها للبوار.

وطالب نواب الحلة في بعض جلسات مجلس النواب وفي سنوات لاحقة بنفس المطاليب وأضاف عليها حتى نهاية الحكم الملكي في العراق، ومنهم السيد جعفر القزويني والشيخ مخيف الكتاب الحكومة في الإسراع في توزيع الأراضي الزراعية على مستحقيها من الفلاحين وتمليكها لزارعيها واستثمارها على عشائر لواء الحلة على أساس الملكية الصغيرة بدلاً من التنقل والهجرة من مكان الى آخر[٥٠]. وهي خطوة إيجابية من نواب الحلة تشجيعاً لاستقرار أفراد العشائر في اللواء وزرع الأراضي بدلاً من عزوف الفلاح من الزراعة والسفر الى المدينة للعمل فيها.

فيما طالب النائب الآخر الشيخ عبد المحسن الجريان في الجلة الحادية عشرة بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٥٤ الحكومة بتقديم لائحة قانونية بشأن تعديل ودمج قانون إعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرفة والإسراع في التعمير، وطالب أيضاً بإحياء شط الحلة الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتعمير الأراضي في ألوية الديوانية والحلة وكربلاء، وكذلك بإحياء أراضي النهروان وتوزيعها على أبناء العشائر وبحل مشاكل الأراضي في جميع أنحاء البلاد[٥١].

جدير بالذكر أن الحكومة العراقية أصدرت عام ١٩٤٥ قانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٤٥ (قانون إعمار واستثمار أراضي الدجيلة) لأجل توزيع الأراضي الأميرية في الريف العراقي على أساس الملكية الصغيرة وتوسيع الاستيطان والاستقرار بموجب قانون خاص بإعمار واستثمار أراضي الدجيلة معتمداً على سدة الكوت في إيصال الماء إليها[٥٢]، ووزعت الأراضي الى وحدات استثمارية لا تزيد الواحدة منها على (٢٠٠) دونم ولا تقل عن (١٠٠) دونم توزيعاً مجاناً على الفلاحين[٥٣]، كما شرعت الحكومة قانون الإصلاح الزراعي للأراضي الأميرية رقم (٤٣) لسنة ١٩٥١ جعلت مساحة الوحدة الزراعية مختلف حسب طبقتها واستفادت عدة مشاريع من هذا القانون ومنها مشروع (الدجيلة) واللطيفية والمسيب الكبير وغيرها من المشاريع[٥٤]، جدير بالذكر أنه قسم من هذه الأراضي قد سيطر عليها جماعة من الملاكين والشيوخ، وقد حاولت الحكومة عن طريق مواجهة هذه المشكلة لاستصلاح الأراضي الزراعية وإعادة توزيعها على الفلاحين وتقليل من ملكيات الملاكين والشيوخ وهو بهذا يعطي الفلاحين بعض الامتيازات الاقتصادية لأجل استقرارهم في أراضيهم واستثمارها وللحيلولة دون هجرة أراضيهم ولاستمرار زراعتها[٥٥].

ولأجل الإسراع في توزيع الأراضي على الفلاحين وزيادة استثمارها واستصلاحها أكد نائب الحلة عبد الوهاب مرجان ضرورة تسوية حقوق الأراضي لتثبيت الحقوق وتستقر الإدارة وتحسم المنازعات على تلك الأراضي وذلك بزيادة حكام التسوية لحسم تلك الدعاوي التي قطعت شوطاً كبيراً بعملها(٥٦).

وكان نائب الحلة أحمد زكي الخياط قد استحسن فكرة تأسيس الجمعيات التعاونية(٥٧)، لأنها تساعد على تنظيم أمور المجتمع وتساعد الحكومة على تنظيم الكثير من قضاياها الاقتصادية والاجتماعية منذ الحرب العالمية الثانية مع إقامة نقابات زراعية تطالب بحقوق الفلاح وترفع مستواه الاجتماعي وتوزع الأراضي الزراعية على الفلاحين وتجهزه بالسماد والآلات الزراعية وبالماء والكهرباء وتوصلها الى قراهم لتأخذ بيدهم نحو التقدم لأجل أن تربطهم علاقات وثيقة مع ابن المدينة لأجل العمل على نهوض وتقدم البلاد(٥٨)، وأكد الوزير العراقي علي الشرقي الى أن الوضع الزراعي وما فيه من عقبات ومشاكل يحتاج الى التعاون دائماً وذلك العمل الاشتراكي الذي يتطلب نشر الجمعيات التعاونية في العراق(٥٩).

وقد اقترح نائب الحلة عبد المنعم الرشيد في الجلسة العاشرة بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٥٧، مجموعة من الخطوات التي تحد من هذه الظاهرة ومنا بناء القرى الحديثة في الأرياف وتجهيزها بالماء والكهرباء والإكثار من الوحدات الاجتماعية وإرسال المرشدين الاجتماعين للمناطق النائية وإنشاء المدارس والمستوصفات، والبحث في أسباب ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية وإنجاز مشاريع الري للأراضي الأميرية وتوزيعها على من ليس لديهم من أبناء الريف بملكيات صغيرة وإيجاد الصناعات الخفيفة، ولهذا طالب وزير الشؤون الاجتماعية (عبد الرسول الخالصي) بتحقيقها(٦٠).

وأضاف النائب نفسه في جلسة أخرى بمطالبة الحكومة اعفاء الفلاحين في الألوية من الأرباح التي يأخذ المستوردون لها من التجار، وتوفير ما يحتاجونه من الأدوات الميكانيكية للزراعة، وأن تستورد الحكومة تلك الآلات الميكانيكية لتوزيعها على الفلاحين والزراع بسعر الكلفة وبأقساط سنوية(٦١)، يتضح بأن النائب كان ملماً الماماً واسعاً بهذه المشكلة الخطيرة التي تهد الوضع الاجتماعي في البلاد ولهذا راح يشخصها تشخيصاً كبيراً معطياً أسبابها والحلول اللازمة لها للتخلص من عواقبها الخطيرة على الريف العراقي والاقتصاد العام للبلاد.

وأشار السياسي والعلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي أنه على الحكومة أن تعمل على القضاء على ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة ومن بين هذه المعالجات توزيع الأراضي

الأميرية عليهم بشكل عادل وتوطينهم في ديارهم وهي أيضاً سبباً من الأسباب المهمة لمعالجة مشكلة البطالة الخطيرة واستئصالها[٦٢].

كذلك من بين المعالجات الأخرى لهذه المشكلة هي إيقاف تطبيق قانون دعاوي العشائر المدنية والجزائية وتطبيق القانون العراقي، وتشجيع الدولة العاملين في الريف بمشروع الإسكان الذي تبناه مجلس الإعمار[٦٣]، فضلاً عن توزيع السلف والقروض المالية لتسهيل زراعة الأراضي الزراعية وتشجيعهم ابتداع أساليب جديدة في الإنتاج ليزداد دخلهم الزراعي[٦٤].

لقد عدت التجربة الزراعية التي خطتها الحكومة العراقية بعد عام ١٩٥٠ بالخطوة الإيجابية لتطوير الإنتاجية ولتطوير القطاع الزراعي فقد عملت على توزيع الأراضي على الفلاحين والمواطنين المستحقين لها وعملت أيضاً على تسوية هذه الأراضي وعمرانها وأصبحت هناك قرى عصرية محتوية على بيوت سكنية وعدداً من المشاريع الصحية والتعليمية وكذلك قدمت السلف النقدية للمواطنين من المصرف الزراعي للمستثمرين لإعمار أراضيهم[٦٥]، وهي خطوة مهمة جداً لأنها ساعدت على تحجيم عملية الهجرة للفلاحين من الريف الى المدينة.

الخاتمة

أولى نواب الحلة في العهد الملكي من خلال مناقشاتهم وآراءهم وطروحاتهم التي أدلوا بها داخل مجلس النواب العراقي الجانب الزراعي عناية كبيرة واهتماماً بالغاً نظراً لأهميته للمواطن العراقي ولاسيما الفلاح والدولة لأنه يشغل أهميتها وأولويتها البالغتين، ولأن الفلاحون يشكلون النسبة العالية من المجتمع العراقي (أكثر من ثلثي سكان العراق) لهذا كان الحديث عن الزراعة ذو أولوية كبيرة لنواب الحلة سعياً منهم للاهتمام به وبالأرض نظراً للارتباط الروحي الكبير الذي يربطهما منذ القدم.

سعى نواب الحلة من خلال آرائهم البرلمانية الى معالجة معظم المشاكل والصعوبات التي تواجه الفلاح خلال العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، وبضمنها مدة الدراسة ١٩٣٩-١٩٥٨، قدر استطاعتهم من خلال مناقشاتهم واتصالاتهم بالمسؤولين الحكوميين من وزراء ورجال الحكومة والبلاد لأجل تذليلها ومعالجتها والعمل على زيادة انتاج الريف من المحاصيل الزراعية التي تسد حاجة المجتمع العراقي وتصدير الفائض منه الى الخارج للحصول على الأموال والعملة الصعبة وفق خطة علمية مدروسة بشكل جيد.

نظراً للأوضاع الاقتصادية غير المستقرة والمرتبكة التي مر بها العراق منذ تأسيسه وخلال مراحل العهد الملكي وحتى خمسينيات القرن العشرين والأوضاع المالية الصعبة التي مر بها فقد انعكست سلباً على الفلاح وعلى امكانياته المادية ووضعه الاقتصادي في الزراعة، لهذا

راح يعمل في الأرض وفق الإمكانيات المتوفرة وقدرة الدولة على مساعدته وفق ما يسمح به وضعها الاقتصادي لهذا كان من المتعارف عليه أن تظهر المشاكل والآفات الزراعية والكوارث الطبيعية التي تصيب الفلاح والريف، وهنا سعى نواب الحلة الى تكثيف جهود الدولة في مساعدة الفلاح على تجاوزها وإنقاذ الريف من هذه المشاكل والسعي الى تطويره وإنماءه وازدهاره.

تركزت جهود نواب الحلة داخل البرلمان على تشخيص الأسباب الرئيسة في صعوبة استصلاح الأراضي الزراعية ومعالجة مشكلة الملوحة التي ظهرت لعدم استثمار الأرض بالشكل الصحيح، فارتفعت نسبتها لعدم توفر المبازل واستخدام وسائل الري القديمة، فاضطر الفلاح الى تركها لصعوبة علاجها، فضلاً عن تعرضها الى الفيضانات في موسمها فتعرضت الأرض الى الغرق واتلاف المحاصيل الزراعية، وهذا جاء بسبب عدم استخدام وسائل الري الحديثة وانشاء المبازل بشكل منظم او انشاء كل من السدادات على الأنهر او فتح أنهار صغيرة فرعية لاستيعاب مياه الفيضان، أو إنشاء السدود اللازمة على الأنهار وانشاء خزانات المياه كلها لأجل تجنب مياه الفيضان والمحافظة على الأرض ولخزن المياه والاستفادة منها في وقت شحتها ونقصانها وكذلك معالجة قلة المياه واندراسها في الأنهر لأن العلاج سوف يكون صعباً لهذا ترك الفلاح الأرض فكان على الدولة كريها والاهتمام بها مستمراً لإعادة الحياة لها، فكانت آراء نواب لواء الحلة قد أكدت على إحياء شط الحلة والأنهر الأخرى في اللواء لاعتماد أهالي بعض الألوية العراقية عليه في العيش والزراعة وإحياء الأراضي الزراعية والريف، وكذلك لصعوبة توزيع البذور من قبل الدولة الى الزراع أو استخدام الآلات الزراعية الميكانيكية الحديثة في الزراعة وتوفيرها الى الفلاحين.

وهي أسباب رئيسة كانت وكافية لأن يترك الفلاح الأرض ويعمل على استصلاحها لظروفه وامكانياته الاقتصادية الصعبة، فتولد مشكلة لديه وهي الهجرة الى المدينة ساعد في ذلك الأمر هو المغريات المدنية الجديدة إليه التي تقدمها له المدينة، لاسيما العاصمة بغداد، من توفر الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الجيدة له وكذلك فرص عمل مناسبة بأجور معتدلة قياساً بأوضاعه في الريف.

يظهر أن الآراء التي أدلى بها نواب الحلة في مجلس النواب في إيجاد الحلول لمشكلة الهجرة من الريف الى المدينة قد ذكرت كلها تقريباً، ولكن كان هناك تركيز من قبلهم ومن بعض آراء السياسيين الذين شاركوهم الرأي فيها، وهي استصلاح الأراضي الزراعية بالشكل الأمثل وذلك بتوفير وسائل الري الحديثة والصحيحة لتلك الأراضي لإيصال الماء بشكل صحيح وهذا يساعد على القضاء على مشكلة الملوحة، كما أكدوا على مشكلة مهمة وهي توزيع الأراضي

على الفلاحين ولاسيما المستحقين منهم حتى ولو كانت على أساس الملكية الصغيرة (وقد شارك نواب الحلة في تشريع القوانين المتعلقة بهذه الملكية) ليقوم الفلاح بزرعها وهي تعمل على ارتباط اوثق للفلاح بأرضه في الريف، فضلاً عن توفير الخدمات الزراعية لهم من بذور زراعية وأسمدة وتوفير الآلات الزراعية الميكانيكية الحديثة، وحماية الأراضي الزراعية من أخطار الفيضان، وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعي، توفير الخدمات الصحية من فتح مستشفيات أو مستوصفات طبية، والخدمات التعليمية من فتح مدارس فيها والخدمات البلدية والعمران ولاسيما فيما يتعلق بالسكن وبناء البيوت وتوزيعها على مستحقيها من الفلاحين والمواطنين وكذلك التأكيد على عامل مهم لا يقل أهمية عن تلك العوامل والأسباب وهو القضاء على الاقطاع وسيطرة أصحاب الأراضي من الشيوخ والاقطاعيين والملاكين على الأراضي الزراعية والذين امتلكوها على حساب الفلاحين الفقراء ومن ثم توزيع تلك الأراضي على الفلاحين ليقوموا بزراعتها واستثمارها بالشكل الأمثل... وغيرها من الحلول وبذلك يتم السيطرة على مشكلة هجرة الفلاح من الريف الى المدينة ويتم تذليلها، ولاسيما بعد تشكيل مجلس الاعمار العراقي عام ١٩٥٠ وعقد اتفاقية مناقصة الأرباح لعام ١٩٥٢ وزيادة إيرادات الدولة فانعكست ايجاباً على تطور الريف وكذلك يمكن السيطرة على هذه المشكلة من خلال استيعاب هؤلاء المهاجرين الذين هاجروا الى المدينة بالعمل في المشاريع العمرانية والصناعية والاجتماعية الكبرى وبالذات في العاصمة بغداد، بعد أن اطلعوا على حياة المدينة، وبهذا يتم تذليل هذه المشكلة وإنهاءها بشكل كبير وبنسبة جيدة نظراً للارتباط القوي والروحي ما بين الفلاح والأرض.

امتاز نواب الحلة بصفة نكران الذات في عملهم البرلماني اذ كانت طروحاتهم ومناقشاتهم في مجلس النواب واقعية في استصلاح الأراضي ونموها ومعالجة مشكلة الهجرة من الريف الى المدينة شملت جميع ألوية العراق ومناطقهم وإن كانوا قد ركزوا على لواء الحلة بحكم كونهم أبناء اللواء والذين ولدوا وعاشوا فيه فكانوا أعلم به من باقي النواب، ساعين قد الإمكان الى الاعتناء بالفلاح وتوفير جميع ما يحتاجه من حاجات ومتطلبات تتعلق بالريف والزراعة وذلك للارتباط القوي فيما بينهما فالفلاح هو أساس الاقتصاد العراقي وقد كانت الخطوات التي سارت عليها الدولة في الالتفاف نحو الفلاح والريف لتقدمها إيجابية بعد خمسينيات القرن العشرين وقطعت شوطاً، فكانت تجربة زراعية ناجحة حققت للفلاح الكثير من الإصلاحات التي ذكرها نواب لواء الحلة والعراق في البرلمان العراقي.

هوامش البحث:

(١) لونكريك، تاريخ العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ترجمة سليم طه التكريتي، ج٢، الفجر للنشر والإعلان، بغداد، ١٩٨٥، ص ٦٠٣.

(٢) م. م. ن، الدورة التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٩، الجلسة الرابعة والعشرون بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٤٠، ص ٣٦٤.

(٣) م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٤٣، الجلسة العشرون بتاريخ ١٠ ايار ١٩٤٤، ص ٢٣١.

(٤) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٤٨، الجلسة الخامسة بتاريخ ١٩ كانون الاول ١٩٤٨، ص ٧٧.

(٥) ابراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٧، ص ١٨٧؛

Salter, Lord. Development of Iraq A plan of Action Friendly by Caxton Cotton Press Ltd. London. L.C.1959. P185.

(٦) م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦، الجلسة الثانية عشر بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٥٧، ص ٥٣٨.

(٧) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٤٨، الجلسة الثالثة عشر بتاريخ ١٦ شباط ١٩٤٩، ص ١٩١.

(٨) المصدر نفسه، الجلسة الثامنة والعشرون بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٤٩، ص ٤٠٨.

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٠٩.

(١٠) م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة العاشرة بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٤٧، ص ص١٦١-١٦٢.

(١١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة العاشرة بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٤٧، ص ١٥٢. وصلت بعثة مصرف الاعمار الدولي لدراسة المشاريع الكبرى لبغداد عام ١٩٥٠ وفي طليعتها مشروع شط الحلة ومشاريع أخرى، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص٢٣٨؛ مؤيد إبراهيم الوندواي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٢، ص١٢٣.

(١٢) يروي هذا الشط الاراضي الزراعية الواقعة بين صدره عند ذنائب شط الحلة ومنطقة ال بدير في لواء الديوانية وبلغ طوله زهاء (٧٧) كم، اما اهم المدن التي كانت واقعة عليه فهي الدغارة وعفك وال بدير، يحيى كاظم المعموري، تطور الري في العراق واثاره الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٣٣-١٩٥٠ ظن دار الفرات للطباعة، الحلة، ٢٠١١، ص ١٣٧.

(١٣) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٤٨، الجلسة الرابعة والاربعون بتاريخ ١٧ ايار ١٩٤٩، ص ٧٣٩.

[١٤] جريدة لواء الاستقلال، العدد ١٢٣٩ بتاريخ ١ نيسان ١٩٥١، سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، شركة الخنساء للطباعة المحدودة، بغداد ٢٠٠٩، ص ٢٣٠.

[١٥] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة العشرون بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٥٣، ص ٣٢٧.

[١٦] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٩، الجلسة السادسة والعشرون بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٥٠، ص ٣٣٨.

[١٧] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٩، الجلسة التاسعة والعشرون بتاريخ ٩ ايار ١٩٥٠، ص ص ٣٨٥-٣٨٦.

[١٨] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥١، الجلسة العشرون بتاريخ ٥ اذار ١٩٥٢، ص ٣٠٣.

[١٩] للمزيد من التفاصيل عن إنشاء مجلس للإعمار ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨، ص ص١٨٢-١٨٣، ص ص٢٥٨-٢٦٠؛ عبد الله شاتي عبهول، مجلس الإعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣.

[٢٠] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة الثامنة عشر بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٥٣، ص ٢٨٥.

[٢١] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة الثانية والثلاثون بتاريخ ٢٣ ايار ١٩٥٣، ص ٦٥١.

[٢٢] المصدر نفسه، ص ٦٥٠-٦٥١.

[٢٣] المصدر نفسه، ص٦٥١.

[٢٤] م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٥٤، الجلسة الحادية والثلاثون بتاريخ ٢٨ اذار ١٩٥٥، ص ٦٤٠.

[٢٥] م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة التاسعة عشرة بتاريخ ٥ شباط ١٩٥٨، ص ص٣٤٦-٣٤٧.

[٢٦] م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٦، الجلسة الثانية عشرة بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٥٧، ص٢٣٥.

[٢٧] م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة الثامنة بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٥٨، ص٨٧.

[٢٨] م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة الثامنة بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٥٨، ص ص٨٧-٨٨.

[٢٩] يحيى كاظم المعموري، المصدر السابق، ص ص٤٠-٤٦؛ كاثلين أم-لانكلي، تضيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، مطبعة دار التضامن، بغداد ١٩٦٣، ص ص١٩٦-٢٩٣.

[٣٠] محمود محمد حبيب، اقتصاديات لعراق دراسة تخليلية، دار الطباعة الحديثة، البصرة، ١٩٦٩، ص ص١٠٥-١٠٦، يحيى كاظم المعموري، المصدر السابق، ص١٩٤-١٩٨.

[٣١] محمد جواد العبوسي، محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق، ج١، المطبعة الكمالية، بغداد، ١٩٥٨ ص ٢١٢، يحيى كاظم المعموري، المصدر السابق، ص ص١٦٥-١٧٠.

[٣٢] خليل كنه، العراق أمسه وغده، دار الرياحي للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٦، ص٢٥٥.

[٣٣] م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث سنة ١٩٥٦، الجلسة العاشرة في ٢٥ نيسان ١٩٥٧، ص١٨٣.

[٣٤] م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث سنة ١٩٥٦، الجلسة العاشرة في ٢٥ نيسان ١٩٥٧، ص ص٢٨١-٢٨٢.

[٣٥] المصدر نفسه، ص ١٨٤.

[٣٦] م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع سنة ١٩٥٧، الجلسة الخامسة عشر بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٨، ص ٢٨١.

[٣٧] المصدر نفسه، الجلسة التاسعة عشر، بتاريخ ٥ شباط ١٩٥٨، ص٣٤٦.

[٣٨] علي الشرقي، الأحلام، شركة الطبع والنشر الأهلية، ذ. م. م.، بغداد ١٩٦٣، ص ٢٠٦.

[٣٩] علي عبد شناوة، محمد رضا الشبيبي ودوره السياسي والفكري حتى عام ١٩٦٥، مطبعة الميزان، بغداد، ٢٠٠٣، ص٣٣١.

[٤٠] المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق وثائق وأحداث، عرض زمني لأبرز الوقائع والأحداث في العراق ١٩١٤-١٩٥٨، القسم الأول، مطابع شركة العدالة، بغداد ٢٠١٠، ص٤٧٣.

[٤١] محمد حديد، المصدر السابق، ص ص٢٣١-٢٣٢، وكذلك ينقر هاشم متولي، اقتصاديات القطر العراقي، مطبعة ألف باء، دمشق ١٩٦٤، ص١٩.

[٤٢] عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف الى المدينة في العراق، مطبعة النجاح، بغداد ١٩٥٨، ص ٤٧، عماد احمد الجواهري، المصدر السابق، ص ص٦٦-٦٧؛ مظفر حسن جميل، سياسة العراق التجارية، القاهرة ١٩٤٩، ص٤٣٧.

[٤٣] هلال كاظم الحميري الشبلي، الريف في الصحافة العراقية ١٩٣٠-١٩٥٨، مطبعة الميزان، النجف الأشرف ٢٠١٣، ص ص٣٧٥-٣٧٧.

[٤٤] محمد سلمان حسن، التطورات الاقتصادية في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٩٥٨، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٥، ص٧٤.

[٤٥] حنا بطاطو، المصدر السابق، ج١، ص ص١٦٢-١٦٥، كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص ١٥٢، عبدالرزاق الهلالي، الهجرة من الريف الى المدينة في العراق، ص ١٦١.

[٤٦] سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق ٢٣٤.

[٤٧] م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة ١٩٤٣، الجلسة الثانية بتاريخ ١٤ تشرين الأول ١٩٤٣، ص١٧.

[٤٨] م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الحادية عشر، بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٤٧، ص١٤٨.

[٤٩] المصدر نفسه، ص١٦١.

[٥٠] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٤٨، الجلسة السابعة والثلاثون بتاريخ ٩ أيار ١٩٤٩، ص٦٠٨؛ وينظر كذلك الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٩، الجلسة السابعة والعشرون بتاريخ ٦ أيار ١٩٥٠، ص ص٣٥٤-٣٥٥.

[٥١] م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣، الجلسة الحادية عشر بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٥٤، ص ص١٩٠-١٩١.

[٥٢] خليل كنة، المصدر السابق، ص٢٤؛ سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق، ص٧٣.

[٥٣] عماد أحمد الجواهري، المصدر السابق، ص١٤٥؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٨، ص١٤٨؛ مؤيد إبراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص٤٧.

[٥٤] للمزيد من التفاصيل ينظر: عماد أحمد الجواهري، المصدر السابق، ص ص٧٦-٧٨؛ خليل كنة، المصدر السابق، ص ص٢٤١-٢٤٢؛ سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق، ص ٢، ص٢٣٨.

[٥٥] كاثلين ام. لانكي، المصدر السابق، ص ص١٩٩-٢٠٥.

[٥٦] م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الثامنة والعشرون بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٤٧، ص٤٩٤.

[٥٧] أشارت وزارة توفيق السويدي الثالثة (٥ شباط ١٩٥٠-١٥ أيلول ١٩٥٠) في منهاجها إلى الاهتمام بهذه الجمعيات الفلاحية. عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص١٤٨.

[٥٨] م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة العاشرة بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٤٧، ص١٤٩؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣؛ مطبعة النعمان، النجف الأشرف ١٩٧٦، ص ص١٥٨-١٥٩؛

[٥٩] علي الشرقي، الأحلام، المصدر السابق، ص٢٠٤.

[٦٠] م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث ١٩٥٦، الجلسة العاشرة في ٢٥ نيسان ١٩٥٧، ص١٨٣.

[٦١] م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة التاسعة عشر، بتاريخ ٥ شباط ١٩٥٨، ص٣٤٦.

[٦٢] علي عبد شناوه، المصدر السابق، ص٣٣١؛ عبد الكريم الأزري، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨، مركز الابجدية للصف التصويري، بيروت ١٩٨٢، ص٥٠٠.

[٦٣] عماد أحمد الجواهري، المصدر السابق، ص٢٦٨؛ عبد الكريم الأزري، المصدر السابق، ص٥٠٠.

[٦٤] توماس بالوك، سياسة الإعمار الاقتصادية في العراق، ترجمة محمد سلمان حسن، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٥٨، ص٧٤.

[٦٥] عماد أحمد الجواهري، المصدر السابق، ص ص٢٧٦-٢٧٩.

المصادر

أولاً: الوثائق العراقية غير المنشورة

١.محفوظات دار الكتب والوثائق في بغداد.

٢.ملفات البلاط الملكي.

رقم الملف ٢٩٢٧/٣٢٥٠، اسم الملفة (تفتيش لواء المنتفك عام ١٩٥٤).

ثانياً: الوثائق العربية المنشورة

١.محاضر مجلس النواب العراقي.

٢.الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٣٩.

٣.الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة ١٩٤٣.

الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٤٣.

٤.الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧.

٥.الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٤٨.

الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٩

الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥١.

٦.الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣.

الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٣.

٧.الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٥٤.

الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٨.

٢. الوثائق المنشورة الأخرى:

١. المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق وثائق وأحداث، عرض زمني لأبرز الوقائع والأحداث في العراق ١٩١٤-١٩٥٨، القسم الأول، مطابع شركة العدالة، بغداد ٢٠١٠.

ثالثاً: الوثائق الأجنبية المنشورة

Published Foreign Documents:

١. المترجمة:

١.مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢.

رابعاً: مذكرات السياسيين العراقيين

أ.تحسين على، مذكرات تحسين علي ١٨٩٠-١٩٧٠، تقديم ومراجعة صالح محمد العابد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠٤.

ب.خليل كنة، العراق أمسه وغده، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٦.

ت.عبد الكريم الأزري، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨، ج١، مركز الابجدية للصف التصويري، بيروت ١٩٨٢.

ث.علي الشرقي، الأحلام، شركة الطبع والنشر الأهلية ذ. م. م، بغداد ١٩٦٣.

ج.محمد حديد، مذكراتي، الصراع من أجل الديمقراطية في العراق، تحقيق نجدة فتحي صفوة، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦.

خامساً: الرسائل والأطاريح الجامعية غير المنشورة

١.عبد الله شاتي عبهول، مجلس الإعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣.

٢.عماد أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي والاصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب-جامعة بغداد ١٩٨٢.

سادساً: الكتب العربية والمترجمة إلى اللغة العربية

١.إبراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرير الوطني، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٧.

٢.توماس بالوك، سياسة الاعمار الاقتصادية في العراق، ترجمة محمد سلمان حسن، مطبعة العاني، بغداد ١٩٥٨.

٣.جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف الأشرف ١٩٧٦.

٤.حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، ج١، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٠.

٥.ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، ج١، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد ١٩٨٥.

٦.سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق، ١٩٤٥-١٩٥٨، شركة الخنساء للطباعة المحدودة، بغداد، ٢٠٠٩.

٧.عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨.

٨.عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف إلى المدينة في العراق، مطبعة النجاح، بغداد ١٩٥٨.

٩.علي عبد الله شناوة، محمد رضا الشبيبي ودوره السياسي والفكري حتى عام ١٩٦٥، مطبعة الميزان، بغداد ٢٠٠٣.

١٠.كاثلين أم. لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، مراجعة محمد عزيز وعدنان القصير، مطبعة دار التضامن، بغداد ١٩٦٣.

١١.كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي، العراق تاريخ اقتصادي، ج٤، بين الحكمة، بغداد ٢٠١٧.

١٢.محمد جواد العبوسي، محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق، مطبعة الكمالية، بغداد ١٩٥٨.

١٣.محمد سلمان حسن، التطورات الاقتصادية في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٩٥٨، الملكية العصرية، بيروت، ١٩٦٥.
١٤.محمود محمد الحبيب، اقتصاديات العراق دراسة تحليلية، دار الطباعة الحديثة، البصرة ١٩٦٩.
١٥.مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٤٩.
١٦.هاشم متولي، اقتصاديات القطر العراقي، مطبعة ألف باء، دمشق، ١٩٦٤.
١٧.هلال كاظم الحميري الشبلي، الريف في الصحافة العراقية ١٩٣٢-١٩٥٨، مطبعة الميزان، النجف الأشرف ٢٠١٣.
١٨.يحيى كاظم المعموري، تطور الري في العراق وأثاره الاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٣-١٩٥٨، دار الفرات للثقافة والاعلام، الحلة ٢٠١١.

سابعاً: الكتب الأجنبية

1.Salter Lord. Development of Iraq. Aplan of Action Printed by Coxtop Press Ltd. London. E.C.I. 1959.

References

First: Unpublished Iraqi documents

1. Archives of the House of Books and Documents in Baghdad.
2. Royal Court files.
File number 2927/3250, file name (Inspection of the Muntafik Brigade in 1954).

Second: Published Arabic documents

1. Minutes of the Iraqi Council of Representatives.
2. The ninth electoral session, the first regular meeting of 1939.
3. The tenth electoral session, the first extraordinary meeting of 1943.
The first regular meeting of 1943.
4. The eleventh electoral session, the extraordinary meeting of 1947.
5. The twelfth electoral session, the first regular meeting of 1948.
The second regular meeting of 1949
The fourth regular meeting of 1951.
6. The thirteenth electoral session, the first regular meeting of 1952-1953.
The second regular meeting of 1953.
7. The fifteenth electoral cycle, the first regular meeting of 1954.
The third regular meeting of 1958.
2. Other published documents:
1. The Iraqi Center for Information and Studies, Iraq Documents and Events, a chronological presentation of the most prominent facts and events in Iraq 1914-1958, Part One, Al-Adala Company Printing Press, Baghdad 2010.

Third: Published Foreign Documents

Published Foreign Documents:
1. Translated by:
1. Mu'ayyad Ibrahim Al-Wandawi, Iraq in the Annual Reports of the British Embassy 1944-1958, General Directorate of Cultural Affairs, Baghdad, 1992.

Fourth: Memoirs of Iraqi Politicians

A. Tahseen Ali, Memoirs of Tahseen Ali 1890-1970, Presented and Reviewed by Salih Muhammad Al-Abed, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut 2004.

B. Khalil Kanna, Iraq Yesterday and Tomorrow, Dar Al-Rayhani for Printing and Publishing, Beirut, 1966.

T. Abdul Karim Al-Azri, History in Memories of Iraq 1930-1958, Vol. 1, Alphabet Center for the Imaging Class, Beirut 1982.

Th. Ali Al-Sharqi, Dreams, Al-Ahlia Printing and Publishing Company, Ltd., Baghdad 1963.

J. Muhammad Hadid, My Memoirs, The Struggle for Democracy in Iraq, Investigation by Najdat Fathi Safwa, Dar Al Saqi, Beirut, 2006.

Fifth: Unpublished University Theses and Dissertations

1. Abdullah Shati Abhoul, The Reconstruction Council in Iraq 1950-1958, Unpublished Master's Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1983.

2. Imad Ahmed Al-Jawahiri, History of the Land Problem and Agrarian Reform in Iraq 1933-1970, Unpublished Doctoral Thesis, College of Arts, University of Baghdad 1982.

Sixth: Arabic Books and Books Translated into Arabic

1. Ibrahim Allawi, Iraqi Oil and National Liberation, Dar Al-Tali'ah, Beirut 1967.

2. Thomas Balock, Economic Reconstruction Policy in Iraq, Translated by Muhammad Salman Hassan, Al-Ani Press, Baghdad 1958.

3. Jaafar Abbas Hamidi, Political Developments in Iraq 1941-1953, Press Al-Nu'man, Najaf Al-Ashraf 1976.

4. Hanna Batatu, Iraq, Social Classes and Revolutionary Movements from the Ottoman Era to the Establishment of the Republic, translated by Afif Al-Razzaz, Vol. 1, 1st ed., Arab Research Foundation, Beirut 1990.

5. Stephen Hemsley Longrigg, Modern Iraq from 1900 to 1950, translated and annotated by Salim Taha Al-Tikriti, Vol. 1, Al-Fajr for Publishing and Distribution, Baghdad 1985.

6. Suhail Subhi Salman, Economic and Social Developments in Iraq, 1945-1958, Al-Khansa Printing Company Limited, Baghdad, 2009.

7. Abdul Razzaq Al-Hasani, History of Iraqi Ministries, Vol. 8, 7th ed., General Directorate of Cultural Affairs, Baghdad 1988.

8. Abdul Razzaq Al-Hilali, Migration from the Countryside to the City in Iraq, Al-Najah Press, Baghdad 1958.

9. Ali Abdullah Shanawa, Muhammad Rida Al-Shabibi and his Political and Intellectual Role until 1965, Al-Mizan Press, Baghdad 2003. 10. Kathleen M. Langley, The Industrialization of Iraq, translated by Muhammad Hamid al-Ta'i and Khattab Sakar al-Ani, reviewed by Muhammad Aziz and Adnan al-Qasir, Dar al-Tadamun Press, Baghdad 1963.

11. Kamil Alawi al-Fatlawi and Hassan Latif al-Zubaidi, Iraq: An Economic History, Vol. 4, Between Wisdom, Baghdad 2017.

12. Muhammad Jawad al-Abousi, Lectures on the Problems of Economic Progress in Iraq, al-Kamaliyah Press, Baghdad 1958.

13. Muhammad Salman Hasan, Economic Developments in Iraq: Foreign Trade and Economic Development 1864-1958, Modern Monarchy, Beirut, 1965.

14. Mahmoud Muhammad al-Habib, Economics of Iraq: An Analytical Study, Modern Printing House, Basra 1969.
15. Muzaffar Husayn Jamil, Iraq's Trade Policy, Misr Press, Cairo, 1949.
16. Hashim Mutawali, Economics of the Iraqi Country, Alif Baa Press, Damascus, 1964.
17. Hilal Kazim al-Himyari al-Shabli, The Countryside in the Press Iraqi 1932-1958, Al-Mizan Press, Najaf 2013.
18. Yahya Kazim Al-Maamouri, The Development of Irrigation in Iraq and its Economic and Social Effects 1933-1958, Al-Furat House for Culture and Media, Hillah 2011.

Seventh: Foreign Books

1. Salter Lord. Development of Iraq. Aplan of Action Printed by Coxtop Press Ltd. London. E.C.I. 1959.